

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



سعادة السفير

ناصر بن عبد العزيز النصر
المندوب الدائم لدولة قطر

أمام

الجمعية العامة

للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة (المستأنفة)

بشأن

الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية
والأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة

١٥ يناير ٢٠٠٩ - نيويورك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على جهودكم القيمة لعقد هذه الدورة الاستثنائية في ظل هذه الظروف الحرجة والمأساوية التي يمر بها الفلسطينيون في قطاع غزة، الذي لا زال تحت غطاء كثيف من القصف والتدمير الذي هو الأعنف منذ بدء إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، حملتها العسكرية على القطاع ، فقد قتلت القوات الإسرائيلية المحتلة أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني من المدنيين بينهم ما لا يقل عن ٣٥٠ رضيعاً وطفلاً و ١٨٠ امرأة ، وأصابت أكثر من ٤٨٥٠ فلسطيني من المدنيين بجروح بليغة بينهم أكثر من ١٠٠ رضيعاً وطفلاً جريحاً.

إن الأرقام المخيفة للضحايا تبرز خطورة الوضع الذي يعانيه السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة ، ولاسيما الأطفال وأسراهم ، فقد قتلت عائلات بأكملها ودُفنت تحت أنقاض منازلها التي انهارت عليها جراء إصابتها بالصواريخ والمدفعية. إن الشعب الفلسطيني في القطاع يعيش حالة من الرعب الدائم الذي سيظل أثره واسع النطاق على المدنيين القصير والبعيد في ظل تفاقم الوضع الإنساني الحرج كما بينته تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة اليونيسيف.

السيد الرئيس،

لقد دخل العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة يومه العشرون حيث تستمر فيه القوات الإسرائيلية بهجماتها المكثفة على أهداف مدنية في أكثر مناطق العالم كثافة سكانية ، مستخدمة مواد محظورة منها مادة الفوسفور الأبيض التي تسببت في حروق عميقة أدت إلى موت العديد من الضحايا من الفلسطينيين كما وتسببت في نيران لا يمكن إطفائها وأضرار بيئية

طويلة الأمد. كل هذه السلوكيات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية لحقوق الإنسان ، وليس هذا فحسب فقد تجاهلت إسرائيل وبشكل رسمي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ الذي طالب إسرائيل من جملة أمور بالوقف الفوري لإطلاق النار ، بالإضافة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر عن دورته الاستثنائية التاسعة الذي طالب فيها إسرائيل بوقف الاستهداف المباشر للمدنيين والأهداف المدنية بما فيها المباني التعليمية والصحية والثقافية المحمية بموجب القانون الدولي.

السيد الرئيس،

إننا في دولة قطر وكغيرنا من شعوب المنطقة والعالم نتألم من صور الضحايا الفلسطينيين التي تنقلها الكاميرات من غزة والتي لن ننسى من ذاكرتنا،، فكيف لنا يا سيادة الرئيس أن ننسى صورة الطفلة التي دُفنت تحت الأنقاض ولم يبق منها سوى رأسها المزروع في التراب كدمية من لحم ودم، إنها مأساة لا يمكن أن يُتصور أنها واقع حال الفلسطينيين في قطاع غزة. أين هي الآليات القانونية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؟ أين هي من هذا الجرم الذي يُرتكب ضد هذه الفئات في قطاع غزة؟ إن كل ما ارتكب من مجازر يُعد جرائم حرب تستوجب تحقيق دولي مستقل ليعاقب الجناة على ما ارتكبه من أفعال. وفي هذا الإطار ، فإننا نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في الثاني عشر من يناير الجاري والذي طالب المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقرررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة بما فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة بتقديم تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان تجاه الفلسطينيين في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي ، كما وقد طالب نفس القرار بأن يتم تشكيل بعثة مستقلة لتقصي الحقائق لتُحقق في ما ارتكب من جرم في حق الفلسطينيين في قطاع غزة جراء هذا العدوان. كما وقد طالب نفس القرار الأمين العام للأمم المتحدة لكي يقوم بتحقيق مستقل بشأن الهجمات التي تعرضت لها مدارس الأونروا وراح ضحيتها مدنيون من الأطفال والكبار.

السيد الرئيس،

إن الأحداث المأساوية الأخيرة دفعت بحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، بتوجيه خطابٍ ثانٍ للمجتمع الدولي مساء يوم الرابع عشر من يناير الجاري طالب فيه بالسعي لمحاسبة إسرائيل على ما ارتكبته وما ترتبته من جرائم حرب ضد الإنسانية أمام القضاء الوطني والدولي. كما وقد تقدم سموه بمبادرة إنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة ، وأعلن مساهمة دولة قطر بمبلغ وقدره ٢٥٠ مليون دولار دعماً للصندوق المرتقب إنشائه، كما وقد دعا سموه بإقامة جسر بحري تشارك فيه كافة الدول العربية لنقل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في أسرع وقت ممكن.

السيد الرئيس،،

من المؤسف حقاً أن نرى البعض في ظل هذه المأساة يُساوي بين المجرم والضحية ويُبرر المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة باسم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ، ويتجاوز عن كل جرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل في قطاع غزة ، وهم أنفسهم من يُنادون بإعمال القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان وبمكافحة الإفلات من العقاب في مواقف وأحوال أخرى. فأين حق الفلسطينيين في الحماية والعيش في سلام وأمان والخلاص من الاحتلال وتقرير المصير ، وحقه في الحصول على الإنصاف والعدل ومعاقبة من ارتكب الجُرم في حق أبنائه وبناته.

وأخيراً وليس آخراً، إننا نأتي أمام هذا المحفل لمناشدة المجتمع الدولي للتحرك بشكل فوري لإنهاء الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة ومحاسبة إسرائيل على أفعالها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، ونؤيد قراراً يلزم إسرائيل بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ابتداءً بالقرار الأخير لمجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشكل فوري. إننا مصداقية هذا الكيان الأممي على المحك، فلنتحرك في تجاه يُعيد لهذا الكيان مصداقيته أمام شعوبنا قبل فوات الأوان.

وشكراً السيد الرئيس،،،